



PROVISIONAL
A/37/PV.61
16 November 1982
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والستين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢، الساعة ١٠/٣

(هنغاريسا)

السيد هولاي

الرئيس:

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بخلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها : [١٢٤]
 - (أ) تقرير اللجنة السادسة
 - (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [٣٣] (تابع)
 - (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

المحتويات / ..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمر

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحوص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63361/A

١- (أ) -

المحتويات (تابع)

- (ب) تقرير اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في
الألعاب الرياضية
- (ج) تقارير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (هـ) مشاريع القرارات

- تنظيم الأعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٥٥

البند ١٢٤ من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بخلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها

(أ) تقرير اللجنة السادسة (A/37/593)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/603)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أدعو السيد ممثل كندا ، رئيس اللجنة

السادسة الذي يود التحدث في نقطة نظام .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كرئيس للجنة السادسة للجمعية

العامة ، أود أن أقول بضع كلمات . فبالنسبة الى البند الأول الوارد على جدول أعمال جلسة هذا الصباح وهو " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بخلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها " طرحت بعض الأسئلة فيما يتعلق بالآثار المالية للمؤتمر المقترح عقده في العام المقبل .

وأعتقد أن من الحكمة تأجيل نظر الجمعية لهذا البند لمدة يوم أو يومين لتمكين الوفود من

الحصول على ايضاحات عن مسائل معلقة فيما يختص بالآثار المالية المترتبة على هذا المؤتمر .

وأود أن أطلب من الجمعية العامة الموافقة على تأجيل نظرها لهذا البند الوارد على جدول

الأعمال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا لم يكن هناك اعتراض ، فسوف أعتبر أن

الجمعية العامة توافق على طلب رئيس اللجنة السادسة ممثل كندا ، بتأجيل دراسة هذا البند في

الجمعية العامة لمدة يوم أو يومين .

وقد تقرر ذلك .

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/37/22 and add.1)
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية
(A/37/36)
- (ج) تقارير الأمين العام (A/37/474 و Corr.1 و A/37/484)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/37/598)
- (هـ) مشاريع القرارات (A/37/L.17 - A/37/L.23)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي ، أود

أن أذكر الأعضاء بمقرر الجمعية العامة باقوال قائمة المتحدثين بالنسبة الى هذا البند الساعة الثانية عشرة ظهرا .

كما أود استعراض انتباه الجمعية الى أن سبعة مشروعات قرارات قد قدمت وسوف توزع بمجرد توفرها .

السيد سيلوفيك (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقا للتعريف الوارد في

المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للقضاء على الفصل العنصرى وقع جريمة الفصل العنصرى المعتمدة يوم ٣٠ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٣ في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة فان :
" . . . الفصل العنصرى هو جريمة ضد الانسانية ، وأن الأفعال اللانسانية الناجمة

عن سياسات وممارسات الفصل العنصرى وما يماثلها من سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين . . . هي جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولى وصفة خاصة أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين" . (القرار ٣٠٦٨ (د) - ٢٨)

لقد أعلنت الجمعية العامة سنة ١٩٨٢ كسنة دولية للتعبيث من أجل فرعي جزاءات على جنوب افريقيا . ان هذا النشاط الدولي - الذي كرس له اجتماع خاص للجمعية العامة انعقد في ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ - يجب أن يستمر حتى نهاية عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري ، وأن يساهم في التحضير لعمل المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري . وتطرح مسألة الفصل العنصري ، بفضل الجهود التي تم بذلها في هذه السنة بصورة أكثر حدة ، مما كانت عليه في السنوات الماضية ، ويدلل هذا على فعالية الجهود المتضافرة التي بذلتها الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية والمؤسسات الأخرى والرأي العام العالمي ، للقضاء على الفصل العنصري في العالم .

منذ البداية ، فان سياسة وممارسة نظام حكومة جنوب افريقيا للفصل العنصري ، وبصفة خاصة ، منذ تحولها الى أيديولوجية رسمية ، أصبحت وسيلة للعنف والقهر . واتضح ذلك في السنوات الأخيرة ، خاصة منذ اقامة البانتوستانات ، التي ليست الا مجمعات للبيد العاملة الرخيصة لصالح صناعة العنصريين البيض ، وعن طريقها تحولت الأغلبية الساحقة للسكان الى أجناب في بلادهم . لقد بلغ استغلال الأغلبية من السكان ابعادا مؤداهما أن نسبة كبيرة من السكان تستخدم كأدوات للربح وليس كجزء من الجنس البشري الذي يتمتع بحقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف في المساواة والكرامة الانسانية . وفي نفس الوقت فان جميع المعلومات المتوفرة للجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تبين انه مع امتداد الرعب والقمع والاعتقال والارهاب في جنوب افريقيا ، فان مقاومة الأغلبية من السكان تتزايد أيضا . ان مثلي الشعب والمناضلين من أجل حقوقه تتم ملاحقتهم ويعتبرون جواسيس لقوى خارجية . ويسقطون ضحايا للارهاب وكثيرا ما يقتلون في ظروف مريعة . ان نظام الفصل العنصري يدخل تدريجيا دون أي شك في أزمة خطيرة ، ويحاول يائسا من فزعه أن يتشبث بمراكزه المهددة . ومن المنطقي ، أن تكون الخطوة التالية فشله الكامل أمام مقاومة الشعب وادانة المجتمع الدولي ، الذي يتحداه هذا النظام ويتجاهله .

ان مثل هذا التطور سوف يتم سريعا اذا ما كانت العناصر الخارجية التي تدعم نظام الفصل العنصري ، تفهم ان الشيء الوحيد الذي يمكن أن تفعله في الوقت الذي يتم فيه القضاء الكامل على ظاهرة تتعارض مع قواعد القانون الدولي ومع حياة المجتمع الدولي بأسره . هو أن نضع حدا لأي تعاون

مع نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا . ويجب أن نعمل الآن على بذل أقصى جهد لوقف نشاط المصالح الأجنبية والاقتصادية في جنوب افريقيا ، وبصفة خاصة أنشطة الشركات عبر الوطنية ، ووضع حد للاستثمارات الأجنبية التي تدعم اقتصاد جنوب افريقيا ، والغاء القروض الدولية التي تعمل على تدعيم نظام الفصل العنصري . كذلك يجب احترام حظر السلاح والبتروول ، وقطع العلاقات الثقافية والرياضية وكافة العلاقات الأخرى والاتصالات مع جنوب افريقيا - وهذا يعني تحقيق كل ما طالبت به الجمعية العامة ، وما سوف يرد في مشروعات القرارات المتعلقة بالفصل العنصري ، والتي سوف يتم اعتمادها دون شك بعد هذه المناقشة . وكلما أسرعت البلدان التي تقيم علاقات من التعاون الاقتصادي والسياسي مع جنوب افريقيا باعطاء الأولوية لمصالحها طويلة الأمد على سياسة تحقيق الأرباح السريعة بأي ثمن ، وبأن تبدأ النظر في مصالحها وتعاونها في المستقبل مع شعوب افريقيا ، كلما كان هذا أفضل لها ولجنوب افريقيا .

ان اطلاق سراح المعتقلين السياسيين المناهضين للفصل العنصري هو مشكلة يجب أن يكرس لها المجتمع الدولي ومنظمتها جهودها . كثيرا ما استمعنا في الأمم المتحدة الى من يدافعون عن حقوق الانسان في بعض بلدان العالم . ولكن بعض المدافعين عن حقوق الانسان يجب أن يكونوا على وعي أكثر بهذه المشكلة لأنها ترتبط بانتهاك حقوق شعوب . ان المئات والالاف من المحتجزين السياسيين أودعوا السجون - دون محاكمة - ومنهم من ظل في السجن لأكثر من ٢٠ سنة في جنوب افريقيا ، وينطبق هذا على نيلسون مانديلا ، وعلى بقية قادة حركات التحرير الذين ينتظرون اعدامهم لكفاحهم ضد الفصل العنصري وهناك الشبان الثلاثة الذين ناشدت الجمعية العامة في بداية هذه الدورة حكومة جنوب افريقيا لاطلاق سراحهم . هؤلاء جميعا ، مع شعبيهم يتطلعون في أمل الى فجر الحرية .

وبفضل جهود المجتمع الدولي ، فاننا نتوقع الغاء القوانين التمييزية التي يقوم على أساسها نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا . لا يمكن أن يكتفي المجتمع الدولي بالاصلاحات الهاشمية لنظام غير مقبول بطبيعته لحضارة اليوم . ويطالب المجتمع الدولي باقامة نظام ديمقراطي في جنوب افريقيا ، يقوم على المساواة بين كل المواطنين بغض النظر عن لون البشرة أو العرق أو الآراء السياسية أو الدينية . كما يطالب المجتمع الدولي بصفة خاصة بتطبيق واحترام المعايير والمبادئ المعتمدة عالميا .

لقد اتحدت بلدان عدم الانحياز في مناهضتها للفصل العنصري ، ولن تعدل عن هذا المسلك . وقد التزمت بالقضاء الكامل على نظام الفصل العنصري ، منذ مؤتمر القمة الأول الذي عقد في بلغراد في ١٩٦١ . ان موضوع الفصل العنصري ، كما هو الحال في دورات الجمعية العامة ، يرد باستمرار في جدول أعمال مؤتمرات عدم الانحياز ، وكما أن حركة عدم الانحياز عازمة على القضاء نهائيا على هذه الممارسة البشعة . ومن أجل هذا الهدف فان بلدان عدم الانحياز على استعداد لبدء ودعم كافة الجهود الرامية الى تنفيذ الجزاءات على جنوب افريقيا . وان هذا هو السبيل الوحيد الفعال لجبار جنوب افريقيا على الامتثال لمقررات ومبادئ الأمم المتحدة . واقتناعا من بلدان عدم الانحياز ، بأنها تخدم قضية عادلة ، على أساس ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة ، فانها تؤيد بصورة حاسمة حركات التحرر في الجنوب الافريقي ، والمؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر عموم افريقيا لازانيا ، وذلك لزيادة فعالية كفاحهم ضد العدو المشترك .

لقد التزمت يوغوسلافيا باستمرار ، تمشيا مع سياستها في مجال عدم الانحياز ، بالقضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وبتحويل هذا الجزء من العالم الى منطقة تعايش سلمي فيما بين الاعراق المختلفة ، منطقة يسودها التعاون المثمر والمفيد . ونحن على يقين من انه بفضل تأييد المجتمع الدولي والكفاح التحرري الوطني الفعال من جانب كل القوى الوطنية في الجنوب الافريقي فان سياسة الفصل العنصري سوف تزول نهائيا من العالم ، وستعتبر في ذهن الأجيال المقبلة وصمة للضمير الانساني قامت بسبب ظروف تاريخية ، ولكنها يجب أن تختفي اذا ما اردنا أن تسود الحرية وكرامة الانسان والتقدم في كافة مناطق العالم ، لأنه ما من شعب يمكن ان يعيش حرا ، ان لم تكن بقية الشعوب حرة .

السيد زاكمان (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

منذ ثلاثين عاما مضت ، كان على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتناول للمرة الأولى مشكلة سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا .

وبعد ذلك بعشر سنوات ، في عام ١٩٦٢ ، وفي ضوء الموقف الآخذ في التفاقم في جنوب افريقيا ، قررت اقامة اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية . ومنذ ذلك الوقت ، فان اللجنة ، التي تعرف الآن باسم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، قد اضطلعت بأشطة مستمرة ومفيدة ، وذلك لا ماطة اللثام عن جريمة الفصل العنصرى وشجبتها ، وساعدت في تنظيم مقاومة الرأى العام العالمى ضد جميع أشكال التعاون مع بريتوريا ، سواء كانت سافرة أو مستترة .

ان وفد بلادى يود أن يعرب عن تقديره لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، السفير الحاجي يوسف مايتاما - سولي ، لجهوده الدؤوية ، كما يشيد بالعمل الخلاق والنشاط الذى يضطلع به مركز مناهضة الفصل العنصرى ، تحت التوجيه المحنك للسيد اينو س . ريدى . اننا جميعا لانزال متأثرين بذلك الاجتماع الخاص المهام الذى انعقد في هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، والذى كرس للسنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، في ٥ تشرين الثانى / نوفمبر ، والذى توج باصدار نداء قاطع لاعتماد عقوبات الزامية وشاملة ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، دون ابطاء . ان وفد بلادى يود أن يعرب عن تقديره وتهانيه ، للشخصيتين اللتين حظيتا بجوائز نظرا لخدماتهما المتميزة في النضال ضد الفصل العنصرى .

ان ثلاثة عقود من المناقشات والعمل لم تقضى على الفصل العنصرى بعد ، ولكنها اسهمت اسهاما حاسما في تعبئة القوى المختلفة من أجل النضال ضد سياسة الفصل العنصرى . ان حركة المقاومة في جنوب افريقيا قد اتخذت ابعادا جديدة ، وقد نمت على نحو لم يسبق له مثيل . ان كافة محاولات العنصريين لكسر شوكة نضال المقاومة - سواء بما يطلق عليه عروض الاصلاح أو بالقمع الوحشى - قد باءت بالفشل . وعلى النقيض من ذلك ، تكثف نضال شعب جنوب افريقيا تحت قيادة المؤتمر الوطنى الافريقى . ومن ثم ، فان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لهذا العام يذكر أن " تميزت

(السيد زاكمان ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

الحالة في جنوب افريقيا ، خلال العام الماضي ، بظهور المزيد من المقاومة المنظمة من قبل جميع قطاعات السكان (A/37/22 ، ص ٨٥ ، فقرة ٣٥٣) .
ان الأعمال المناهضة للعنصريين داخل البلاد تؤازرها حركة عالمية من التضامن تنمو بقوة ، وهي تضم جمهورية ألمانيا الديمقراطية .

ان الرأي العام العالمي مجمع في ايمانه بأن الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه بل ينبغي استئصاله . ان جميع خطط الاصلاح التي تقترحها بريتوريا تهدف فحسب دعم قاعدة قوة الحكام وتوسيعها . ولا يبقى شيء بالنسبة للعشرين مليوناً من الافريقيين السود هناك الا القسوة واللاانسانية اللتين يعانيون منهما في كل يوم . وان سمة هذه الحياة قد اتضحت مؤخراً في مطلع تموز/يوليه عند ما قامت شرطة جنوب افريقيا باطلاق الرصاص فقتلت ٨ من عمال المناجم الذين تظاهروا ، مع عمال آخرين ، للمطالبة بأجور أعلى .

ان التعذيب الوحشي وقتل زعيم نقابة العمال ، دكتور أغيت ، قد أظهرنا كذلك للعالم أجمع ، أن العنصريين يودون تحطيم كل شخص يقف بجانب العدالة وكرامة الانسان في بلدهم . ان مثل هذه السياسة الداخلية هي ارهاب ارتفع الى مستوى مذهب الدولة . وأكثر من ذلك ، وبمؤازرة المتواطئين الامبرياليين فان بريتوريا تريد أن ترجع عجلة التاريخ الى الوراء في الجزء الجنوبي من قارة افريقيا .
والعنصر الرئيسي في هذه الخطة هو الاحتلال غير الشرعي المستمر لناميبيا . ان جنوب افريقيا تبذل كل جهد لعرقلة حل قضية ناميبيا ، التي ينبغي أن تحل على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . انها تريد أن تكسب الوقت بغية تنصيب حكومة عميلة . وعلى هذا النحو ، فان شعب ناميبيا سوف يتحول الى تابع ذليل للنظام العنصرى لسنوات عديدة . والى جانب الاستغلال القاسي لموارد ناميبيا ، فان احتلال البلد ، الذى يعتبر غير قانوني بموجب القانون الدولي ، يسير جنبا الى جنب مع اغناء الطابع العسكرى المتزايد على الحياة العامة . ان ناميبيا اصبحت تستخدم كقنطرة انطلاق للجيش العنصرى للعدوان على أنغولا وغيرها من الدول المجاورة ذات السيادة . وفي ضوء ذلك يمكننا أن ننظر الى الغزو الفادر الذى قام به المرتزقة لجمهورية سيشيل . ان الهدف من ذلك هو خلق موقف من عدم الاستقرار في المنطقة .

ان جنوب افريقيا لا تحاول فقط وقف عملية التغيير الثوري ، وانما تود أيضا أن تجبر دول
المواجهة على ان توقف تضامنها ومساعداتها لحركات التحرير الوطنية في الجنوب الافريقي . ان حكام
جنوب افريقيا يعتبرون تفاقم الموقف الدولي ، الذي تسعى اليه الدوائر الامبريالية ، توسيعا لمجال
علمهم وتشجيعا على الدخول في مغامرات عدوانية ضد الدول الافريقية الحرة . ان المنهج العدواني،
الذي يقوم على المواجهة والذي ينتهجه النظام العنصرى والفاشي في بريتوريا ، يزخر بالمخاطر
الكبيرة ، ليس بالنسبة للسلام في افريقيا فحسب ، بل بالنسبة للعالم أجمع .

ان مثل هذه السياسة ، التي تقوم على ارباب الدولة الداخلي والخارجي ، لا يمكن أن تتم
الا بالمساعدة المباشرة من الدوائر الامبريالية العدوانية ، التي تتحالف علانية مع العنصريين فسي
بريتوريا ، وتستخدم جنوب افريقيا كقلعة ضد التقدم التاريخي في هذا الجزء من العالم . ان تصويت
تلك الدوائر على القرارات ذات الصلة ، كان انعكاسا لذلك في منظماتنا العالمية . كما يمكن أن نراه
أيضا في اطار ذلك التواطؤ المتزايد مع العنصريين في كافة المجالات على وجه التقريب . وهذا فان
تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى يحيط علما بقلق خاص بأن الولايات المتحدة قد " أصبحت
الحامي الرئيسي لنظام الفصل العنصرى من اتخاذ تدبير دولي فعال . . . " (المرجع نفسه
الفقرة ٣٣٠) .

(السيد زاكمان ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

هذه النتيجة التي يخلص اليها التقرير ، والتي تقوم على اساس المناقشة التي دارت بشأن هذا
البند من جدول الأعمال خلال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تكلمها
المعلومات عن المساعدات المادية التي تقدّم الى هذا النظام العنصرى . ووفقا لآخر التقارير
الصحفية ان قيمة الاستثمارات الأمريكية في جنوب افريقيا ارتفعت بنسبة ١٣٣ في المائة في ١٩٨١
الى ٢٦٣ بليون دولار . (النيويورك تايمز ، ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢)

وهناك معلومات تكشفها الاحصاءات التي تتعلق بالشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب
افريقيا ، والتي وردت في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . لقد لاحظ وفد بلادى
بمشاعر الاستياء ان صندوق النقد الدولي سيمنح بريتوريا ائتمانا قدره ١ بليون دولار . ويمثل
هذا انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، كما انه يخفل القرارات التي اعتمدها
الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ويعتبر تحديا للمنظمة العالمية .

لقد اتخذ التعاون في المجالين العسكرى والنووى أبعادا خطيرة ، فمن المعروف تماما
ان الدوائر الحاكمة في جنوب افريقيا تحاول جاهدة منذ سنوات عديدة السيطرة على الأسلحة
النووية ، ومن ثم فان ما يبعث على الانزعاج ان نرى الدول الامبريالية الرئيسية تقدم لها التكنولوجيا
والمنشآت المطلوبة . ان السلم العالمي يتعرض للمخطر نتيجة للمصالح التوسعية الأنانية . ولا يمكن
للمجتمع الدولي ، ولا يجب عليه ، ان يرقب هذا التطور دون اتخاذ تدبير ما . اننا في حاجة الى
خطوات حاسمة تتخذها الأمم المتحدة للمطالبة بوقف هذه الحالة .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ليست لها أية علاقات مع جنوب افريقيا . انها تنادى
بأن يفرض مجلس الأمن عقوبات شاملة ضد بريتوريا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ،
ويتمشى هذا الموقف تماما مع هدف العام الدولي لتعبئة العقوبات ضد جنوب افريقيا . وتوجّه
الجمهورية الديمقراطية الألمانية اهتماما خاصا للاعداد للمؤتمر العالمي الثاني لمناهضة العنصرية
والتمييز العنصرى ، ذلك المؤتمر الذى نتوقع منه أن يسهم اسهاما حيويا في النضال من أجل
استئصال شرور الفصل العنصرى .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بصفتها عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل

(السيد زاکمان ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

العنصرى ، قد عملت دائما مع الآخرين في جبهة سياسية دبلوماسية واسعة النطاق من أجل القضاء على الفصل العنصرى . وان الحلقة الدراسية الدولية بشأن الاعلان ودور وسائل الاعلام الجماهيرية في التعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى ، التي عقدت في ١٩٨١ في برلين عاصمة الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وقرت خطوطا ارشادية هامة للعمل المشترك ضد الفصل العنصرى . ولهذه الخطوط أهمية بالغة . ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير الى التضامن فيما يتعلق بالمساعدة المادية المباشرة التي تقدمها بلادى الى الشعب المقهور في جنوب افريقيا ومنظمة التحرير الشرعية لهذا الشعب وهي المؤتمر الوطني الافريقي الذى يرجع نضاله اليوم الى ٧٠ عاما خلت . ويمتد تأييدنا كذلك الى دول الخط الأول التي تعاني من أعمال العدوان المستمرة من جانب النظام العنصرى . وستواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية بذل قصارى جهدها في تضامنها مع شعب جنوب افريقيا ومساعدتها له في نضاله .

السيد الهيرتشن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ان اتكلم

نيابة عن الدول الأعضاء العشر في الاتحاد الأوروبي .
لقد أدانت الدول العشر الفصل العنصرى في جنوب افريقيا باستمرار وبصورة قاطمة . ان مفهوم التنمية المنفصلة على اساس عنصرى يتعارض مع مبادئ المساواة والعدالة التي تتمسك بها بلادنا كما انه يعتبر انتهاكا لأهم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان نظام الفصل العنصرى يقوم على اساس العزل العنصرى والتمييز واستغلال البشر والقمع . انه انكار أساسى لحقوق الانسان تسبب في معاناة لا حدود لها تعرضت لها أغلبية المواطنين في جنوب افريقيا في سبيل ضمان السيطرة الاقتصادية والسياسية للأقلية .

ان الدول العشر تندد بشدة بالظلم الخطير الذى تفرضه حكومة جنوب افريقيا على أغلبية مواطنيها عن طريق حرمانهم من حقوقهم السياسية الأساسية ومن المساهمة في تنظيم شؤون مجتمعهم . وتشعر الدول العشر بقلق بالغ ان توشك على الضياع الفرص التي لا تزال قائمة لاجداث تغيير سلمي في جنوب افريقيا .

ان حرية التعبير السياسى تعتبر في رأينا أمرا حيويا في العملية الديمقراطية . ان تكرر

المحاكمات السياسية وعدد المسجونين السياسيين في سجون جنوب افريقيا ، ووفاة المحتجزين في السجون تعطي الدليل على القمع الوحشي المنتظم المفروض على الكثيرين الذين يعملون على انشاء مجتمع يقوم على العدل والانصاف . لقد أمضى نلسون مانديلا وآخرون أكثر من عشرين عاماً في السجن . وتعيد الدول العشر تأكيد تأييدها للمسجونين بسبب معارضتهم للفصل العنصري . وتطالب حكومة جنوب افريقيا مرة أخرى بأن تطلق فوراً وبدون شرط ، سراح اولئك المحتجزين بسبب معتقداتهم السياسية . وتحت حكومة جنوب افريقيا على السماح بفتح باب المناقشة السياسية بين جميع مواطني جنوب افريقيا بشأن الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وتدين الدول العشر سياسة الهانتوستانات التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وهي لا تعترف بأى من الهانتوستانات . فعن طريق هذه الحيلة يحرم السود في جنوب افريقيا من حق المواطنة وتحذر لهم أوطان مزعومة . لقد نقلت أعداد كبيرة من الشعب من مكان الى آخر في البلد ضد رغبتهم ودون أن تؤخذ مصالحهم في الاعتبار .

وتستعدى حكومة جنوب افريقيا بتصرفاتها الأغلبية العظمى من مواطنيها وتجعلهم غرباء في بلادهم . لقد ساهم السود في جنوب افريقيا بعملهم ومهارتهم في تنمية بلادهم ، وفعلوا ذلك بالرغم من عدم توفر الفرص الملائمة للترقي الى الوظائف الفنية ووظائف الادارة وبالرغم من عدم منح أجور للسود تتساوى مع أجور البيض الذين يقومون بنفس العمل . هذا الاستغلال للأغلبية يتنافى مع مفهوم العدالة الاجتماعية . وتبين هذه السياسة مدى وهن ادعاء جنوب افريقيا بأنها تمثل القيم الديمقراطية .

ان الدول العشر لا تزال تعتقد ان اجراء تغيير أساسي في جنوب افريقيا أمر ضروري وحتى ولن ترضى بمجرد اجراء تغييرات بسيطة في هذا النظام . ان نظام الفصل العنصري يجب ان يزول بالكامل وأن تحل محله حكومة تقوم على التمثيل الديمقراطي المحض .

يجب أن توجه كل جهود المجتمع الدولي الى هذا الهدف . وهذا يجعل من الضروري الإبقاء على الاتصالات مع جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بالأشكال الخاصة للتمييز ضد العمال السود في جنوب افريقيا ، فقد اعتمد أعضاء الاتحاد الأوروبي في ١٩٧٧ مدونة سلوك لفروع الشركات التي تمارس أعمالها في جنوب افريقيا . وقد استمرت هذه الشركات في الاستجابة بشكل مشجع لمبادئ السلوك الواردة في المدونة . وستبقى الدول العشر على ضغوطها لتدفع قدما عملية التغيير السلمي في جنوب افريقيا . وستستمر في اختبار واستكشاف الوسائل التي يمكن ان تستخدم بصورة جماعية للتأثير على حكومة جنوب افريقيا .

ويتعين على الأمم المتحدة أن تلعب دورا هاما في الجهود الرامية الى ازالة الفصل العنصرى . رغم أني ، شخصيا ، لا أرى العديد من اصدقاءنا في هذه القاعة في هذه اللحظة . وستبقى الدول العشر مستعدة لكي تساعد في هذا المسعى . بالإضافة الى ذلك سوف تلتزم الدول العشر بشدة بحظر تزويد جنوب افريقيا بالأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بقراره ٤١٨ (١٩٧٧) . وستواصل الدول العشر دعمها واسهامها في المنظمات العديدة التابعة للأمم المتحدة التي تقوم بمساعدة ضحايا الفصل العنصرى داخل جنوب افريقيا وخارجها . وتشجب الدول العشر استخدام العنف في المنطقة . يجب أن تحترم سيادة وسلامة أراضي جميع الدول في الجنوب الافريقي . ويجدر الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه تأكيد استعدادها لمواصلة الاسهام في الجهود التي تبذلها الدول المجاورة لجنوب افريقيا بهدف تعزيز تعاونها الاقليمي واكتفائهم الذاتي في العيادان الاقتصادى ، مثل مؤتمر التعاون الانمائي للجنوب الافريقي .

وترى الدول العشر انه يجب تشجيع المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك الكنائس ونقابات العمال والتجمعات الأخرى التي تحتفظ باتصالات وثيقة مع سكان جنوب افريقيا الذين يعانون في ظل الفصل العنصرى . فقد كان لجهودها أثر ملحوظ في زيادة الوعي العام بالطابع البغيض للفصل العنصرى .

أما في حقل الرياضة ، فان الدول العشر تلتزم بدقة بالمبدأ الأولمبي القائم على عدم التمييز .

وترفض الدول العشر كل انواع الفصل العنصرى في مجال الرياضة . وسوف تواصل في حزم التزامها بعدم تشجيع أية اتصالات رياضية قد تؤدي الى الإبقاء على التمييز العنصرى . ان التغيير في جنوب افريقيا لا مناس منه . وتدين الدول العشر بشدة سياسة الفصل العنصرى وسوف تواصل وتكثف جهودها للتأثير على حكومة جنوب افريقيا حتى تنهي نظام الفصل العنصرى وتقيم مجتمعا تكفل فيه الحرية والعدالة للجميع .

السيد فلاسينو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشترك وفد رومانيا في المناقشة الحالية باقتناع راسخ بأن القضاء على سياسة الفصل العنصرى التي تقوم على أشد وسائل القمع والاستغلال العنصرى اهانة ، والتي تنتهك بشكل سافر أسس الحرية والكرامة الانسانية والقانون والعدالة والسلم ، وخلق الظروف التي تمكن شعوب الجنوب الافريقي من المشاركة بحرية في صنع مستقبلها ، يشغلان حتميتين رئيسيتين للحياة الدولية ينبغي أن ينعكسا كما يجب في أية تدابير فعالة تتخذها الجمعية العامة في دورتها الحالية .

ان التطورات التي حدثت مؤخرا في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بصفة عامة ، تتطلب في رأى وفد بلادى ، تدخل الأمم المتحدة الحاسم بغية ازالة بؤرة التوتر الخطيرة جدا التي تؤشر بشكل خطير على العلاقات الدولية . وكما تأكد أيضا في التقرير الذى أحاله الى الجمعية السفير يوسف ميتاما - سولي ، ممثل نيجيريا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، فان سياسة القمع التي تنتهجها سلطات بريتوريا ، ضد الأغلبية الافريقية من السكان - والتي تجد تعبيرا لها على الصعيد الخارجى في السيطرة الاستعمارية والقمع الوحشى لكفاح الشعب الناميبي التحررى ، وفي أعمال العدوان المستمرة ضد الدول المستقلة المجاورة - لا تمثل مصدرا للصراع والعداء الوطنى فحسب وانما تمثل أيضا تهديدا خطيرا لهدوء المنطقة واستقرارها والمسلم والأمن الدولى .

ان نظام القمع المؤسسى في جنوب افريقيا ، الذى يشكل تهديدا خطيرا للمسلم ويرفع نظريته التفوق العنصرى الى مستوى القانون ، حارما السكان الأفارقة من أبسط الحقوق الأساسية السياسية والاجتماعية ، وتستغل عن طريقه الأقلية العنصرية أغلبية السكان استغلالا وحشيا ؛ ويتم النقل الاجبارى للسكان الأصليين وتقام البانتوستانات على أسس قبلية ؛ ويحرم السكان الأصليين ممن

حقوقهم الثابتة وجنسياتهم ، هذا النظام قد أدانه المجتمع الدولي بأسره بأشد لهجة واعتبره وصمة عار .

لقد وجد الرفق الحاسم لهذه المأساة تعبيرا في حقيقة ان سياسة الفصل العنصري اعتبرت بها الأمم المتحدة بحق جريمة ضد ضمير الانسانية وكرامتها ، وتتناهي كنية ومعايير وأهداف القانون الدولي التي تدعو الى المساواة بين البشر بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة . ومن نافذة القول ان هذه السياسة تتناقض بشكل سافر مع ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، علاوة على العديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن الموقف في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي أيضا .

لقد أسهمت التدابير التي اعتمدها الجمعية العامة التي أسهمت فيها بلادى بشكل فعال ، في تعبئة الجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي لاستئصال شأفة النظام الهالي للفصل العنصري ولزيادة المساعدة للشعب المقهور ، شعب جنوب افريقيا ، في نضاله ضد التمييز العنصري والظلم ، ومن أجل الحرية والتحرر الوطني والمجتمع الديمقراطي القائم على الحق العالمي في الانتخاب بدون تمييز . ولكن ، كما أبرزت الوفود الأخرى عن حق ، ورغم توافق الآراء الذي توصلت اليه الأمم المتحدة فيما يتعلق باعتبار سياسة الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية ، ورغم تزايد حركة المقاومة في جنوب افريقيا ضد سياسة وممارسات الفصل العنصري من أجل التنوير الديمقراطي - وهي حركة تشتمل على فئات عريضة من السكان ، بما في ذلك القطاعات التقدمية للسكان البيض - وبرغم التصعيد الدائم للنضال من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية ، نشهد تزايد التفرقة الأساسية بين الأقلية الصغيرة المفتصة للقوة والأغلبية الافريقية من السكان المحرومة من أبسط الحقوق والحريات الأساسية . اننا نشهد تصعيدا لأعمال القمع والعدوان وتعزيزا للحكم العنصري ، يتم أحيانا بشكل مستتر عن طريق ما يسمى بالتدابير الدستورية ، التي تستهدف تضليل الرأي العام الدولي بالنسبة للطبيعة الحقيقية للفصل العنصري .

علاوة على ما سبق ، فان التوترات الداخلية في جنوب افريقيا ، التي هي نتيجة للاضطهاد ، تتفاقم بسبب مواصلة الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، والقمع الوحشي للنضال التحرري للشعب الناميبي ، وبسبب المناورات الامبريالية الرامية لفرض حل استعماري جديد على هذه الأرض الدولية ، تحديا لارادة الشعب الناميبي ومطالب الأمم المتحدة - كل هذا بهدف واضح هو ضمان مواصلة استغلال ذلك الشعب واستنزاف الثروات الطبيعية لناميبيا .

وسعى لتحقيق أهداف الاستقلال والسيطرة في هذه المنطقة ، تزيد جنوب افريقيا من قدرتها العسكرية بما في ذلك قدرتها في المجال النووي ، وتصعد من اعمالها العدوانية والتخريبية ضد البلدان المستقلة المجاورة وتعمل على اشاعة عدم الاستقرار فيها . وان مثل هذه الأعمال القائمة على القوة تستهدف اعاقه جهود الشعوب الافريقية نحو تعزيز استقلالها الاقتصادي والسياسي ، وتزيد من تفاقم المناخ السياسي الدولي وتمثل تهديدا متزايدا للسلام والأمن الدوليين . ونعتقد بأنه ينبغي وقف هذا المسلك الخطير وذلك بأن تتخذ الأمم المتحدة اجراء حاسما للقضاء على سياسة الفصل العنصري وعواقبها التي يصعب التنبؤ بها .

ويعتقد وفد رومانيا بأن التوافق في الآراء الذي تم التوصل اليه في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالطبيعة الاجرامية لسياسة الفصل العنصري والعواقب الوخيمة لهذه السياسة على الهدوء والاستقرار في المنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين ، فضلا عن التصميم الجماعي على القضاء على هذه السياسة ، لهما أهمية خاصة في الجهود التي قامت بها الشعوب لوضع حد لسياسة السيطرة والقهر ولاقرار حقها في الحياة الحرة والكرامة وضمان حريتها واستقلالها الوطنيين .

ان المناقشات التي دارت على مر السنوات ، فضلا عن الحالة المتدهورة في الجنوب الافريقي التي تهدد السلم والأمن الدوليين تثبت ان التدابير التي اتخذت حتى الآن ليست كافية مادامت لا تقترن بأعمال فعالة لانهاء السيطرة العنصرية والاستعمارية ومظاهر السياسة الاستعمارية واستخدام القوة في هذا الجزء من القارة الافريقية . ومن أجل ذلك ناشدت الجمعية العامة منذ ٢٠ عاما بفرض عقوبات اقتصادية الزامية وعقوبات أخرى ضد النظام العنصري في بريتوريا ، وقد تكرر هذا النداء في كل مرة جرت فيها مناقشة نظام الفصل العنصري ؛ وأصبح هذا النداء أكثر إلحاحا من أي وقت مضى خلال العام الدولي للتعبيد من أجل فرض الجزاءات على جنوب افريقيا .

ويرى وفد بلادي ان حرية الشعوب واستقلالها واقامة علاقات متساوية مرتكزة على احترام المبادئ الأساسية ومعايير القانون الدولي كلها أمور تتطلب من الأمم المتحدة اتخاذ عمل حاسم لتوسيع نطاق توافق الآراء الذي تم تحقيقه بحيث يجرى اتخاذ خطوات عملية نحو احراز الهدوء

المشترك وهو استئصال شأفة الفصل العنصرى . وان مثل هذا النهج سوف يتماشى مع الواجبات التي اضطلعت بها الجمعية العامة تجاه الكفاح العادل المشعوب المقهورة في جنوب افريقيا وتجاه نضال شعب ناميبيا لتحقيق الاستقلال الوطنى . وهذا من شأنه أيضا ان يضع حدا لأعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار ضد السيادة والسلامة الاقليمية للدول الافريقية المستقلة .

وتحقيقا لهذا الهدف ، من المهم على نحو خاص ، ان تكثف جميع الدول من اجراءاتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية ضد مؤيدى سياسة الفصل العنصرى وأن تدلل على ارادتها السياسية وذلك بالقيام بعمل متضام لصالح السلم والتعاون والتقدم الاجتماعى . وبالطبع انـه لا يمكننا أن نتفاوض عن المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق تلك الدول المستمرة في تعاونها مع جنوب افريقيا ، على الرغم من النداءات المتكررة للأمم المتحدة بانهاء مثل هذا التعاون ، وهي بقيامها بهذا العمل تشجع ، بطريقة أو بأخرى ، على ترسيخ السياسات والممارسات العنصرية والاستعمارية في القارة الافريقية .

ان رومانيا تدين بشدة ، كما فعلت دائما ، سياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى والاحتلال غير المشروع لناميبيا والأعمال العدوانية المتكررة للنظام العنصرى في جنوب افريقيا ضد الدول المستقلة المجاورة وتطالب بوقف أى انتهاك لسيادة هذه الدول وبوقف محاولاتها لزعزعة استقرار الجنوب الافريقي .

وبوحي من سياسة رومانيا الثابتة لرفض أية اعمال ترتكز على القوة والعدوان وتضامنا مع الشعوب التي تناضل ضد السيطرة الأجنبية من أجل الحرية والاستقلال ، فانها تنادى بالتصفيية النهائية للاستعمار والاستعمار الجديد ، بكل أشكاله ، ولانها سياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى وتعمل بعزيمة صلبة على ذلك لكي تحقق الغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا حقها في الحرية والمساواة والتقدم الاجتماعى ولتنال ناميبيا الاستقلال بسرعة ولينال الشعب الناميبى حقه في أن يختار بحرية مستقبله ؛ وتؤيد رومانيا بحزم مطامح البلدان الافريقية الى تطوير نفسها بحرية واستقلال كاملين دونما تدخل خارجى .

وكما أكد مؤخرا الرئيس نيكولاى تشاوسيسكو ، أولت رومانيا اهتماما خاصا في نطاق سياستها

الخارجية ، لتطوير علاقات ودية وتعاونية مع بلدان القارة الافريقية ، وتؤيد بشدة جهود الشعوب الافريقية من أجل القضاء على السياسات الامبريالية والاستعمارية والاستعمارية الجديدة وتعزيز استقلالها الوطني ومن أجل أن تحرز بحرية تقدمها الاقتصادي والاجتماعي .

ودعا للكفاح العادل لغالبية السكان في جنوب افريقيا للقضاء على الفصل العنصري وانيل حقها في الحرية والحياة الكريمة ، يقدم الشعب الروماني دعمه المادي والمعنوي للكفاح الذي يشنه المؤتمر الافريقي الوطني وغيره من حركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي للقضاء على حكم العنصرية وللنهوض بقضية الحرية والتقدم .

وجنبا الى جنب مع القوى التقدمية الأخرى في العالم المعاصر يطلب الشعب الروماني بصورة حاسمة وضع حد للقمع العنصري في الجنوب الافريقي واطلاق سراح الوطنيين المحتجزين في سجون جنوب افريقيا .

لقد عبرت الوثائق المشتركة التي اعتمدها رومانيا والعديد من الدول الافريقية عن مشاعر التضامن والدعم لكفاح الشعوب الافريقية للحصول على حقها الشرعي في ان تكون سيدة مصيرها ، وقد أكد الرئيس نيكولاى تشاوسيسكو هذه الحقيقة في اللقاءات التي تمت بينه وبين قادة حركات التحرير من القارة الافريقية . وتم التأكيد على هذا الموقف الثابت من على هذا المنبر وفي مجلس الأمن في كل مرة نوقشت فيها مسألة جنوب افريقيا ، وتجسد ذلك في تأييد رومانيا للأمم المتحدة في جهودها الرامية لاستئصال شأفة الفصل العنصري وبقياء الاستعمار .

ان وفد رومانيا ، كما فعل في السابق ، ينادى بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصري واعتماد خطوات واجراءات حاسمة ، تركز على الميثاق ، ضد النظام العنصري ، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق والتدابير التي من شأنها ارقام جنوب افريقيا على الالتزام بقرارات الامم المتحدة والقضاء التام على الفصل العنصري والسيطرة العنصرية في القارة الافريقية .

واننا على اقتناع راسخ بأن الكفاح الذي شنه الشعب المقهور في افريقيا لتحقيق مطالبه من أجل الحرية والعدالة سينجح تماما . وعلى الأمم المتحدة ، مواصلة منها لمسؤوليتها الجسيمة ، ان تعمل بطريقة تقرب من تلك اللحظة التي تسود فيها قضية الحرية والعدالة في تلك المنطقة التي عانت كثيرا وذلك من أجل منفعة الشعوب المعنية ومن أجل اقرار السلم والأمن في جميع أرجاء العالم .

السيد راز (هنجاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قررت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثون اعلان عام ١٩٨٢ السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا . ويعني هذا القرار ان سياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا قد اصبحت واحدة من أهم القضايا المدرجة على جدول أعمال هذه الهيئة . كما انه يعني ان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يود قبل كل شيء ، اتخاذ اجراء لوضع حد لنظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا . وفي رأى غالبية الدول الأعضاء انه ينبغي اتخاذ عمل متضافر ضد النظام العنصرى الذى دأب على تحدى ارادة المجتمع الدولى بعناد ، على مدى أعوام عديدة .

ان نظام الفصل العنصرى ، الذى يعتبر جريمة ضد الانسانية ، هو اكثر أشكال التمييز العنصرى وحشية . وما يثير الدهشة ان نرى ، فى عصرنا هذا الذى يكلل فيه النضال ضد العنصرية بالنجاح فى أجزاء عديدة من العالم ، ان مثل هذا الشكل البائد من أشكال التمييز العنصرى لا يزال قائما فى دولة واحدة . ان نظام الفصل العنصرى ليس مجرد أثر من آثار الماضي ، بل هو أثر من آثار الماضي له أهميته ومغزاه داخل جنوب افريقيا وخارجها على الصعيد الدولى .

ان من الخطأ ان اعتبار نظام الفصل العنصرى مجرد حالة من حالات انتهاك حقوق الانسان . صحيح أن الفصل العنصرى هو انتهاك وحشى واسع النطاق لحقوق الانسان للسواد الأعظم من سكان جنوب افريقيا ، ولكن فى واقع الأمر يعتبر نظام الفصل العنصرى أكثر من ذلك . فاندال الملايين العديدة من الشعب يرتبط ارتباطا وثيقا بجذور عميقة لا تنفصم عن الاستعمار والامبريالية . انه الاستغلال الاقتصادى لضحايا الفصل العنصرى . ولا يمكننا ان نفعل هذا العامل عند تحليل النظام العنصرى فى جنوب افريقيا . كما لا يمكننا ان نفعل حقيقة ان ما يطلق عليه التطور المستقل وانشاء البانتوستانات ونظام قانون العبور انما تهدف جميعها لكفالة الأيدى العاملة الرخيصة لفائدة الأقلية البيضاء العنصرية وكذلك للمصالح الاقتصادية الأجنبية الموجودة فى جنوب افريقيا .

لقد تم التأكيد مرارا وتكرارا في الأمم المتحدة على أن نظام بريتوريا ما كان ليستطيع أن يتحدى ارادة المجتمع الدولي ولا أن يستمر في البقاء لولا مساعدة وتواطؤ حلفائه الغربيين . وهذا هو السبب في أن كثيرا من قرارات الجمعية العامة تدعو الى فرض عقوبات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا . ف منذ عام ١٩٧٧ هـ حين اعتمد مجلس الأمن قراره ٤١٨ (١٩٧٧) هـ فرض حظر الزامي على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا . وقد انشأ مجلس الأمن بموجب قراره ٤٢١ (١٩٧٧) هـ لجنة لكي ترصد رصدًا فعالًا حظر توريد الاسلحة .

ولكن رغم كل هذه الجهود فان التواطؤ مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا لم يستمر فحسب بل انه أخذ في التزايد في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والرياضية والعسكرية . والنووية . وما يبعث على الأسف ويستوجب الشجب ان دولا غربية معينة واسرائيل تتخذ خطوات نحو تكثيف تعاونها النووى مع جنوب افريقيا . وآخر مثل على هذا التعاون هـ ما ورد في التقارير الصحفية من ان الولايات المتحدة قامت بشحن أسلحة للشرطة في جنوب افريقيا . ان مثل وهذه الخطوات تشكل انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة وهي تسهم في الوقت ذاته في زيادة حدة التوتر في ذلك الجزء الجنوبي من افريقيا حيث نجد ان نظام بريتوريا هو المصدر الرئيسي للتوتر والعامل الأكبر في زعزعة الاستقرار نتيجة لعدوانه المستمر ضد أنغولا وغيرها من دول المواجهة . ان حصول نظام بريتوريا على قدرة نووية من شأنه ان يسهم في زيادة تدهور الموقف في الجنوب الافريقي .

لقد تميز عام ١٩٨٢ بازدياد حدة النضال من قبل حركة التحرير في جنوب افريقيا . ولقد بادرت نقابات العمال بتنفيذ العديد من الأعمال وأيدتها في ذلك جماهير العمال من الطونين وكذلك هـ ممثلون عن السكان البيض . ان هذه مظاهر لعدم الرضا المتزايد ضد النظام العنصرى للأقلية البيضاء . وقد رد النظام بتكثيف تدابير القمع ووحشيته المتزايدة . وقد صدرت أحكام بالاعدام على أعضاء من المؤتمر الوطني الافريقي .

ان التدابير القمعية وأولها عقوبات الأعدام قد أدت الى رد فعل قوى من جانب الرأى العام العالمي ومن جانب الأمم المتحدة أيضا . فقد اتخذ كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات تدعو الى الرجوع عن عقوبات الأعدام .

وتحت ضغط المجتمع الدولي وقوة المعارضة داخل البلاد اتخذ النظام العنصرى لجنوب افريقيا بعض الخطوات نحو ما يطلق عليه التغييرات التدريجية في النظام الصلد للتمييز العنصرى وقام النظام بوضع دستور جديد لحدوث هذه التغييرات ولكن الواقع هو ان هذا الدستور الجديد يستبعد تماما السكان السود من ممارسة حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ويستخدم تكتيكات تفريقية وذلك بأعطاء حقوق طفيفة جدا للمجموعات الأخرى من السكان الملونين . على أن وفدى يرى أن نظام الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه . بل ينبغي استئصاله تماما . ان نظام قانون العبور وهو عنصر هام في نظام الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه كما لا يمكن الابقاء عليه بتاتا . وهو أيضا ينبغي أن يستأصل تماما مع النظام بأكمله . ان نظاما ديمقراطيا حقا فحسب يقوم على أساس حكم الأغلبية يمكن ان يحظى بقبول شعب جنوب افريقيا وقبول المجتمع الدولي .

وقد ضاعفت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحدة من أنشطتها فيما يتعلق بالسنة الدولية للتعبيئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا . فقد بذلت اللجنة جهودا من أجل تعبئة الرأى العام العالمى لظهور تضامنه مع نضال التحرر في جنوب افريقيا وذلك عن طريق تنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية ومشاورات في اجزاء شتى من العالم . وأود أن اعرب امتناني الخالص لرئيس اللجنة الخاصة السيد الموقر سفير نيجيريا الحاجي يوسف متياما سوطي والذي اسهمت مبادراته ونشاطاته اسهاما كبيرا في انجاح عمل اللجنة . وأود أيضا ان أشكر أعضاء مركز مناهضة الفصل العنصرى الذين قدموا خدمات ممتازة لأعمال اللجنة .

ان هـ غاريا هـ كعضو مؤسس في اللجنة الخاصة هـ سوف تواصل بذل الجهود لاستئصال الفصل العنصرى . ويحدونا الأمل في ان هذا النظام اللانسانى لن يتمكن من مقاومة ضغط أغلبية المجتمع الدولي طويلا . وأود ان أؤكد للشعب المناضل في جنوب افريقيا تحت قيادة المؤتمر الوطنى الافريقى تضامن شعبي وحكومتي معه وتأبيدهما الكامل .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مقت اسرائيل

لكل أشكال العنصرية والتفرقة العنصرية تم التعبير عنه والتأكيد عليه سنويا في هذا المحفل . ان الاخلاق الاجتماعية لشعبي تمثلت على الدوام في الرسالة العالمية ، التي ظهرت في فجر تاريخنا ، ووردت في تعاليم الأنبياء والحكماء ، وتتجسد في وصية التوراة : " وتنادون بالعتق فسي الأرض لجميع سكانها " (سفر اللاويين ، اصحاح ٢٥ : عدد ١٠) .

ان الشعب اليهودي ودولة اسرائيل التي ولدت من جديد ، كانا في طليعة الكفاح ضد شر العنصرية ولا يمكن أن يكون الأمر سوى ذلك ، لأن هويتنا الوطنية قد صيغت في بوتقة الاضطهاد . والواقع ان كثيرا من الموجودين في هذه القاعة يذكرون ان شعبي قد تعرض لعذاب لا يوصف ، ومذابح رهيبية نتج عنها فقدان ثلث أمتنا ، الذي كانت جريمته الوحيدة أنه كان يهوديا . ومع ذلك ، وخلال الكابوس الطويل الذي عانت منه أمتي ، فان شعبي احتفظ في ذهنه دائما برسالة الحكيم العظيم هيلل ، التي تقول :

" لا تفعل بالآخرين ما تكرهه لنفسك "

وهذه الرسالة تعتبر مصباحا منيرا اليوم ، كما كانت خلال ١٩٠٠ عام من الاضطهاد والخلاص . انني اتحدث اليكم عن اقتناع شخصي راسخ ، بالاضافة الى التجربة الجماعية لشعبي ، عندما أعلن . مرة أخرى أمام هذه الجمعية أن اسرائيل لا تزال مصممة على عدم السكوت عن التعصب والاضطهاد .

ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري قد احوالت الى هذه المنظمة ، من ضمن سلسلة أخرى مصطنعة في التقارير البالية المتعلقة باسرائيل ، الوثيقة (A/37/22) ، وربما يكون الملائم أن نتذكر ، قبل ان نبحث هذا التقرير ، من هم الذين قاموا بكتابته ، وما هي الانتهاكات للحقوق الانسانية الرئيسية التي ادانتها بعض حكوماتهم حاليا .

من بين أعضاء هذه اللجنة يوجد بلاد مثل الجزائر ، حيث نجد أن شعبا من السكان الأصليين هو شعب البربر ، مازال يتعرض للقهر من جانب ساداته العرب ، ويحرم من حقه في التعبير الثقافي الخاص به . وفي بلدان أخرى أعضاء باللجنة نجد اضطهادا لشعوب من أجل معتقداتها الايديولوجية والدينية ، وهي تحرم من حقها الأساسي في حرية الانتقال والتعبير الحر . هل

هناك أي فارق كبير بين قوانين العبور بجنوب افريقيا والحد من حرية الحركة في مجموعة بلدان أوروبا الشرقية .

وهناك بلدان أخرى ممثلة في هذه اللجنة ، أيديت ، برياطة جأش ، احتجازا واسمع النطاق للمعارضين السياسيين لنظم الحكم بها دون محاكمة . اليس من المفارقات أن تكون سوريا من بين نقاد اسرائيل ، سوريا التي تمثل كل الفضائل التي تمجدها هذه المنظمة !! والتي ترتكب فيها حكومة الأقلية العلوية تلك الفظائع التي وصلت الى ذروتها في شباط/فبراير الماضي ، عندما اذاعت البي بي سي في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٢ أن ١٥٠٠٠ من المسلمين السنبيين قد قتلهم الجيش في حماة .

وكما هو معروف ، فان من بين الثمانية عشر عضوا بالجنة ، يوجد أحد عشر عضوا ليست لهم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، بينما يوجد ثلاثة أعضاء يعتبرون ان علاقاتهم مع اسرائيل كالعلاقات بين دولتين في حالة حرب .

وكما كان الحال في الأعوام الماضية ، فان واضعي هذا التقرير يدعون ، بشكل يبعث على الملل ، أن تعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا قد " اتخذ شكلا متزايدا " . الا أن قراءة تقرير اللجنة الخاصة حول " العلاقات الخاصة " المزعومة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، تبين أنه رغم التظاهر باقامة الدليل على المزاعم التعسفية الواردة به ، فانه يستند الى حد كبير على تقارير الصحف ، معظمها مشكوك في قيمته أو صحته ، والكثير منها تم اقتباسه خارج سياقه . والواقع أنه لو تم الاقتباس من هذه الصحف عن أمور تتعلق بالأمم المتحدة ، وهي تصور المنظمة بشكل غير صحيح على الاطلاق ، كما جاء في وثيقة صدرت حديثا عن الأمم المتحدة حول تصوير الصحف للمنظمة فانه سيتم الطعن في صحة ما ورد فيها .

وعلى سبيل المثال ، فلنأخذ تلك الادعاءات الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وكقدمة لقائمة طويلة لاحداث انوية مستقاة من صفحات جرائد جنوب افريقيا التي يعكف أعضاء اللجنة على قراءتها ، فان التقرير يوضح ان علاقة اسرائيل بجنوب افريقيا تشكل أقل من ١ في المائة ، وأكرر ذلك أقل من ١ في المائة من إجمالي تجارة جنوب افريقيا . واذا ما قبلنا التقرير بنفس روح السخط المفتعل التي قدم بها ، فاننا لا بد أن نفترض على أساس له ما يبرره ان ٩٩ في المائة من تجارة جنوب افريقيا الخارجية انما تتم مع كوكب القمر!!

والواقع بطبيعة الحال ان تجارة جنوب افريقيا لاتزال على الأرض . ومن الاحصاءات التي نشرها صندوق النقد الدولي ، نعرف على سبيل المثال ، ان واردات افريقيا هي التي شكلت في العام الماضي ما يزيد على ٨٦ في المائة من صادرات جنوب افريقيا ، وهذا يزيد بنسبة ٣ في المائة عن مثيله في العام الماضي . ولقد علمنا أيضا ان تعامل الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية مع جنوب افريقيا يشكل نسبة يزعمون أنها أقل من ذلك ، ولكن ، بطبيعة الحال ، فانه تبعا لكلمات تقرير صندوق النقد الدولي ، فان مثل هذه الأرقام لا تتضمن " النفط والماس والذهب " . وكما فعلت في العام الماضي عندما سنحت لي الفرصة لكي اتساءل أثناء المناقشة ، فاني اتساءل ، كم بلد من بلدان أوروبا الشرقية والبلدان العربية لاتزال تتعامل مع جنوب افريقيا بشكل سرى في التجارة بمبالغ تبلغ بلايين الدولارات في النفط مقابل شراء الذهب والماس والطعام ومواد البناء من جنوب افريقيا ؟ ولا حاجة الى القول بأن اللجنة لا تود أن توضح هذه الأرقام . ان السألة ليست التشكك في الفصل العنصرى ، بل في استغلال أجهزة الأمم المتحدة لتشويه سمعة اسرائيل وتسخير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لتخدم تلك الحطة المستمرة بلا هوادة ضد بلادى التي يشنها جانب العرب .

ومن بين الأقسام الأكثر تضليلا في تقرير عام ١٩٨٢ ، ذلك القسم الذى يتناول التعاون العسكرى والنووى المزعوم بين اسرائيل وجنوب افريقيا وليس هناك بند واحد من المعلومات المحققة من هذا القسم . والواقع ان الكلمات الرئيسية التي استخدمها كاتبو التقرير بيد وانها " ذكرت " و " يمكن " ، ولكن كلمتي " ثبت " و " يحتل " فلم تردا في التقرير كما كان الحال في العام الماضي . ومرة أخرى بيد و من الواضح أن من كتبوا التقرير لم يتمكنوا من الاستناد الى أى دليل حقيقي يثبت اتهماتهم . ولكي يكون التقرير منصفا ومحددا ، فاني مرة أخرى أود أن أحييل الممثلين الى الوثيقة A/AC.20/17 المؤرخة في ١٤ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ التي عمت كوثيقة من وثائق لجنة مجلس الأمن التي أنشئت بالقرار ٤٢١ (١٩٧٧) .

وفي هذه الوثيقة ، فلقد أكدت حكومة بلادي مجددا تعهدتها في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ الوارد في الوثيقة (S/12475) وفي ٣ نيسان / ابريل ١٩٧٨ الوارد في الوثيقة (S/12475/Add.1) وبالتحديد :

" انها سوف تمتثل تماما لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ووفقا لذلك فان اسرائيل لن تقدم لجنوب افريقيا الاسلحة أو المواد المتصلة بها مهما كان نوعها ، بما في ذلك بيع أو تحويل الاسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية " S/AC.20/17 و Para 2 .

هذه الضمانات قد تم التأكيد عليها مجددا في ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٨٠ في خطابنا الموجه لنفس اللجنة . ومع ذلك ، فانه ليس هناك تنويه في التقرير الخاص للخطابات والمذكرات التي أرسلها ممثلو . اسرائيل ردا على استفسارات الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة ، بما في ذلك اللجنة الخاصة ذاتها .

ان التقرير الخاص للجنة الخاصة خلص في نهاية عرضه الى خبر يتعلق بزيارة وزير داخلية اسرائيل لجنوب افريقيا بدعوة من الاتحاد الصهيوني بجنوب افريقيا . واسمحوا لي ان اعترف أمام هذه الجمعية بان هذا الخبر حقيقي . وفي الواقع فانني لا بد وان اعترف ببعض الدهشة بأن خبرا حقيقيا قد وجد طريقه بالفعل ضمن مثل هذا الحشد الزاخر من الاكاذيب المطفقة . ان المجتمع اليهودي باسرائيل له علاقات مع المجتمع اليهودي بجنوب افريقيا . وطلاوة على هذا ، فان هذه الروابط تتم من خلال الاتحاد الصهيوني وهي منظمة تقوم بمبادءها المتأصلة على معارضته كل أشكال العنصرية والتمييز العنصري بشكل تام .

ومن الواضح تماما ، ان اعداء بلادي لن يقفوا عند أي حد في حيلهم مهما كانت مكشوفة ، لاضفاء طابع مشوه على سمعة بلادي في المجتمع العالمي . ومن المحزن والمحبط ان نجد ان كثيرا من الجهود لمقاومة مشكلة الفصل العنصري ، تحول بصياغة واثاق مضيعة للوقت لا قيمة لها ، وشن حملات كلامية عقيمة ضد اسرائيل . ان محاولات تصوير اسرائيل ، وهي وطن الشعب اليهودي . والضحية الأزلية للعنصرية ، على انها تشترك في مؤامرة عالمية جديدة لترسيخ العنصرية ، هي مناورة اعتقد ان الأجيال القادمة سوف تنظر اليها باعتبارها استمرارا لهذه التزييفات الشائنة المناهضة لليهود ، التي تقوم بها نظم حكم فاشلة ، لتلقي بذنوبها على كبش الفداء .

واذا ما كانت النتيجة الوحيدة لاستمرار هذه الافتراءات ، هي التشويه الذى لا مبرر له لسمعة اسرائيل ، فان هذا يكفي لأن يكون سببا للأسف العميق على الأقل من جانب هؤلاء الذين يهتمون بنزاهة الكفاح ضد الفصل العنصرى . ومع ذلك ، فان الحقيقة المؤلمة هي ان هذه المحاولات التي لا تنتهي ضد بلادى ، والتي أقحمت بشكل مصطنع في هذه المناقشة لا تخدم سوى في تخريب صداقية الأمم المتحدة ، والنيل من دورها في الكفاح الحقيقي ضد العنصرية . هؤلاء الذين يتعاملون في تشويه المسائل المعروضة امامنا اليوم لاستغلال المقت الدولي للفصل العنصرى لصالحهم انما يقللون من المظالم التي يعاني منها هؤلاء الذين يخضعون لنظام الفصل العنصرى ويعصفون بتوافق الآراء الدولي الذى نحتاجه للعمل بشكل فعال لاستئصال شأفة التمييز ، ولاستعادة الكرامة الانسانية . ان هذه الحملات ضد اسرائيل انما تقوض جهود الدول الصادقة لتطهير العالم من شرور العنصرية والتفرقة العنصرية .

وفي الختام ، وحتى لا يكون هناك أى شك فيما يتعلق بموقف اسرائيل حول الأمر المعروض امامنا ، اسمحو لي ان اؤكد مجددا معارضتنا القوية المطلقة لسياسة الفصل العنصرى . لقد اوضحنا موقفنا لحكومة جنوب افريقيا ، ونحن نعتقد بان هذا النهج المباشر يخدم قضية ازالة التفرقة العنصرية على العكس من محاولات البعض الذين يستمرون في استغلال هذه الجمعية ومناقشاتنا بالتعبير عن تحيزهم خدمة لاهدافهم السياسية . وكشعب يضم اعراقا متعددة وألوانا وخلفيات متباينة ، نحن في اسرائيل ندين تلك السياسات التي تحتقر الآخرين على أساس العرق أو اللون . اننا لن نكون ملتزمين بالسياسات اليهودى ، وكل ما يمثله ، اذا لم نعرب بصوت عال واضح عن مقتنا للعنصرية والتفرقة العنصرية ، والحظ من قيمة البشر بأى شكل كان .

السيد شيلتيما (هولندا) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذى ببدء

ان أعلن ان هولندا تؤيد تماما الآراء التي أبدتها الممثل الدائم للدانمرك ، في بيانه نيابة عن الدول العشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبى الذى يدين فيه بشدة سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . ان هذه السياسة البغيضة التي تقوم على العزل العنصرى

والتفرقة العنصرية ، تتعارض مع مبدأ الحقوق المتساوية لجميع بني البشر المكرس في ميثاق الأمم المتحدة ، وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان . كما انها تتعارض مع القيم الاخلاقية التي يتمسك بها شعب هولندا . ان رفض حكومة جنوب افريقيا وضع حد لسياسة الفصل العنصرى يستمر في اثاره الطوق البالغ والاستنكار والغضب في بلدى .

ان نغض السياسات العنصرية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، متأصل بعمق فسي مجتمعنا ويتم التعبير عنه في الأنشطة المناهضة للفصل العنصرى للكنايس ونقابات العمال وفسى العديد من المنظمات الخاصة . ونظرا للأهمية التي توليها حكومتى لهذا الموضوع ، يود وفدى ان يتحدث تفصيلا عن مسألة الفصل العنصرى .

ان حكومة هولندا تدين سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، لأنها تنطوى على انكار للمساواة الاساسية بين البشر . وفي العقود القليلة السابقة تركز انتباه المجتمع الدولى على هذه السياسة اللاانسانية التي أصبحت مرادفا لممارسة التفرقة العنصرية بطريقة مؤسسية منتظمة . وسوف تستمر هولندا في بذل كل جهد ممكن للمساهمة في القضاء على هذا النظام . لقد طرحت هذه المشكلة على الأمم المتحدة منذ اكثر من ٣٠ عاما . وفي رأينا فان المجتمع الدولى ليس لديه اختيار آخر سوى ممارسة المزيد من الضغط على جنوب افريقيا يأمل اقناع حكومتها بأن تقوم في النهاية بتطبيق سياسة اصلاح أساسى تؤدي الى القضاء على نظام الفصل العنصرى ، واستبداله بمجتمع ديمقراطى وحكومة تمثل الشعب تمثيلا صحيحا .

ان وفدى يؤسفهُ أن يقول ان حكومة جنوب افريقيا لم تبد حتى الآن أية نية جادة لبدء تنفيذ هذه الاصلاحات . وبلاضافة الى ذلك لزالَت سلطات جنوب افريقيا ، في عزمها على مواصلة سياسة الفصل العنصرى بكافة جوانبها ، تلجأ الى أساليب القمع . وكننتيجة طبيعية لهذه السياسات في الداخل ، لا زالت ممارسات حكومة جنوب افريقيا تتسبب في الاخلال باستقرار الدول المجاورة ، مما يعرض سلم واستقرار المنطقة بأسرها للخطر .

ان الاقتراحات المتعلقة بالاصلاحات الدستورية تتجاهل تطلعات أغلبية الشعب ، ولا تفي بالتغيرات الجذرية والأساسية التي تعتبرها حكومتى ضرورية .

وبالنظر الى التطورات التي جرت في جنوب افريقيا خلال السنة الماضية ، نستخلص أن الحالة لم تتحسن . ان حكومة هولندا ترفض سياسة اقامة المستوطنات ، التي تقوم عن طريقها حكومة جنوب افريقيا ، باسم التنمية المنفصلة ، بتكديس أكبر عدد ممكن من السود في مناطق فقيرة ونائية ، مما يحولهم الى غرباء في بلدهم . وقد أدان المجتمع الدولي بالاجماع اقامة البانتوستانات . ولكن اقامة البانتوستانه سببى تبيين أن جنوب افريقيا لم تعدل عن جهودها لتحويل المستوطنات الى مستودعات يمكن التحكم فيها لليد العاملة الرخيصة ويودع فيها العمال الذين أصبحوا غير منتجين لكبر سنهم أو لسوء صحتهم .

ان ظروف معيشة السود في المدن تكاد لا تكون أفضل . لقد اتخذت بعض الخطوات لاعطاء السود امكانية قول كلمتهم فيما يتعلق بشؤونهم على المستوى البلدى ، كما أنه قد تم تخفيف بعض القيود المفروضة على سوق العمل . ولكن ، مهما كان لهذه الاجراءات من أثر ايجابي ، فقد زال هذا الاثر بسبب موجة الاعتقالات ، واحتجاز ونفي مناهضي الفصل العنصرى ، واصدار تشريعات أكثر قمعا واخراس الصحافة . ولم تنج الصحافة الاجنبية من ذلك .

ومنذ أسابيع قليلة مضت ، قررت السلطات في جنوب افريقيا عدم تقديم تصريح عمل لأحد المراسلين الاعلاميين الدائمين لهولندا في جنوب افريقيا . ومن التطورات الأخرى

التي حدثت أخيرا والتي دعت الى استياء بلادى مد الحظر المفروض على القس بيجير نود . ان حكومتي تؤمن بأن نظام الفصل العنصرى مآله الفشل ، وينبغي أن يخلي مكانه لمجتمع متعدد الاجناس يشترك فيه جميع المواطنين في مساواة ديمقراطية . وهولندا بدون أن تدعي لنفسها حق المناذاة بتطبيق شكل سياسي معين في جنوب افريقيا ، تبذل قصارى جهدها لتشجيع التغيير السلمي في مجتمع جنوب افريقيا وفي نظامه السياسي . وعلى الصعيد القومي تنتهج حكومتي سياستين تكمل احدهما الاخرى سعيا لتحقيق هذا الهدف : استمرار حوارنا مع سلطات جنوب افريقيا ، وممارسة ضغط فعال عليها . وينبغي اعطاء أولوية على الدوام لتأييدنا لجهود الأمم المتحدة من أجل وضع حد للفصل العنصرى . وبناء على طلب مجلس الامن ، نفذت هولندا حظرا طوعيا على الاسلحة قبل أن يفرض مجلس الأمن حظر الاسلحة الالزامي ضد جنوب افريقيا باعتماد القرار ٤١٨ (١٩٧٧) بعام . ان حكومتي تعلق أهمية كبرى على المراعاة المشددة لهذا القرار . وتحبذ هولندا اعتماد مجلس الأمن لتدابير اقتصادية انتقائية بموجب الفصل السابع من الميثاق ، أو الحظر الطوعي من جانب عدد كاف من الدول لها القدرة على استخدام نفوذها على نحو فعال في المجال الاقتصادى ونغي عن القول ، ان جنوب افريقيا التي أعلنت أخيرا عزمها على بدء تصدير الاسلحة ، لن تجد مشترين لها في هولندا .

وحكومتي على استعداد لبحث المشاركة في تنفيذ حظر فعال ، غير الزامي ، على امدادات النفط الى جنوب افريقيا ، تقوم بتطبيقه دول معنية في هذا المجال . وتشعر حكومة هولندا بالقلق ازاء الانباء التي تفيد أن جنوب افريقيا تمتلك قدرة نووية . وازاء الخلفية التي تقوم على رغبة دولتي في ابقاء افريقيا خالية من الاسلحة النووية ندعو حكومة جنوب افريقيا الى اتخاذ التزامات قاطعة بعدم انتشار تلك الاسلحة لتبـد ذلك اية شكوك فيما يتعلق بسياستها النووية . وتسعى هولندا مع شريكاتها الدول الأعضاء في الجماعة الاوروبية ، الى الاسهام في تحرير السكان غير البيض في جنوب افريقيا ، وتعتبر ذلك شرطا مسبقا هاما لاحداث تغيير سلمي وتدرجي . ولتحقيق هذا الهدف تحت حكومتي

بكل شدة الشركات الهولندية المعنية على أن تنفذ الخطوط التوجيهية التي وردت في مدونة السلوك للشركات الأوروبية ذات المصالح في جنوب افريقيا ، وعلى أن تحترم أحكامها ، بما في ذلك حرية الانتساب ، وزيادة الحد الأدنى للأجر زيادة كبيرة ، والأجر المتساوي عن العمل المتساوي . ان الاستجابة المشجعة من جانب هذه الشركات لطلب الحكومة توضح الامكانيات المتاحة للدول الاخرى لتدعيم مصالح اولئك الذين يعانون مما ينطوي عليه الفصل العنصرى من ظلم .

ان الاهتمام النشط الذى تبديه حكومتى بالجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصرى ، يكمل خطوات اتخذت ضد جنوب افريقيا على الصعيد القومي وينبثق بطبيعة الحال عن آراء شعب هولندا بشأن الفصل العنصرى .

ومن التدابير التي سوف تدخل حيز التنفيذ قريبا ، ادخال المتطلبات اللازمة لاعطاء تأشيرات دخول لمن يرغب من سكان جنوب افريقيا ، في زيارة هولندا وذلك اثر نبذ حكومة بلادى الاتفاق الخاص بمنح تأشيرات الدخول ، مع جنوب افريقيا ، وسوف يمكن هذا السلطات في بلادى من تقييد مشاركة جنوب افريقيا في الاحداث الرياضية في هولندا . وفي العام الماضي أوقفت هولندا اتفاقيتها الثقافية مع جنوب افريقيا ، كذلك فاننا نرفض منح ضمانات ائتمانية طويلة الاجل ومتوسطة الاجل للمعاملات الاقتصادية مع جنوب افريقيا .

وتجرى الآن في بلادى ، دراسة امكانية ممارسة ضغط متزايد على جنوب افريقيا للقضاء على نظام الفصل العنصرى . ان الخيارات السياسية قيد البحث تتضمن تدابير فسي المجال الاقتصادي ، وبصفة خاصة مشاركة هولندا في حظر البترول الطوعي القائم ، واصدار قانون يتعلق بالاستثمارات في جنوب افريقيا ، وفرض قيود على بعض واردات جنوب افريقيا . هذه التدابير ينبغي أن تكون متماشية مع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها هولندا ، وكذلك مع مصالحنا الاقتصادية ومصالح البلدان المحيطة بجنوب افريقيا .

وهناك جانب آخر في سياستنا الخاصة بالاسهام في التغيير السلمى وفي استئصال الفصل العنصرى ، ان هولندا تجرى حوارا هاما مع حكومة جنوب افريقيا . وتمكن المنظمات غير الحكومية من تقديم المساعدات لشعب جنوب افريقيا الذى يعارض الفصل العنصرى بكل نشاط . كذلك تقدم هولندا العون بكل وسيلة ممكنة للمسجونين السياسيين في جنوب افريقيا وغيرهم من ضحايا سياسات الفصل العنصرى ، ولهذا الهدف فان حكومة بلادى تقدم اسهامات سنوية لمنظمات مثل صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، والصندوق الدولي للدفاع والمعونة ، اعترافا بجهودها الرائعة في تخفيف محنة هؤلاء الاشخاص وأسرههم . ان التأييد الحكومى لمجموعات جنوب افريقيا المناهضة للفصل العنصرى سوف يظل دون نقصان .

ولا تقتصر الآثار السلبية للفصل العنصرى على جنوب افريقيا فحسب ، بل ان التوتر الناشئ عن سياسة الفصل العنصرى هذه يمتد الى الدول المجاورة ويمزق اقتصادات المنطقة

كلها ويسبب زعزعتها . ان السلوك العدواني لجنوب افريقيا تجاه هذه الدول ، التي استغل معظمها حديثا ، والتي تناضل من أجل بناء اقتصادياتها . يعقد من المصاعب التي تواجهها الشعوب ، ومن ثم فان جزءا أساسيا من سياسة حكومة هولندا تجاه الجنوب الافريقي ، هو تقديم المساعدة لجهود البلدان الاعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي من أجل خفض تبعيتهم الاقتصادية لجنوب افريقيا . ذلك لان اضطرار هذه الدول الى دفع ثمن عناد الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا وتجاهلها لحقوق الانسان ، يزيد من مظالم الفصل العنصرى .

وستواصل حكومة بلادى ، منفصلة وعن طريق البرامج الدولية ، اعطاء اولوية لمساعدة البلدان التي تسعى الى ممارسة حقها في التنمية . ولكن الرخاء والاستقرار والذروف السليمة سوف تعم المنطقة ، عندما يتم القضاء على الاسباب الجذرية لهذه المشاكل . ويحدوننا امل خالص في أن اجراء منسقا من جانب المجتمع الدولي سوف يقنع في آخر الأمر ، زعماء جنوب افريقيا بأن ينبذوا معارضتهم لتيار التاريخ . اذا ما بقى امامهم متسع من الوقت . وهم امام خيارين ، اما مزيد من العدوان في الداخل والخارج مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة حتمية ، أو انقاذ لمستقبلهم بعملية اصلاح سريعة تؤدي الى مجتمع ديمقراطي متعدد الاجناس ، يستحق اخلاص جميع المواطنين بغض النظر عن لون بشرتهم .

السيد ولد حمودى (موريبتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هناك

بعض موضوعات معلقة ومثيرة مثل سياسة الفصل العنصرى المقيتة التي تنتهجها الاقلية البيضاء الحاكمة في جنوب افريقيا ، التي ناقشها اليوم .

واليوم ، وبعد ٣٧ سنة من تحطيم الفاشية في نفس العام الذى ولدت فيه منظماتنا فان العالم الذى يوصف بانه متمدن لا يزال يقبل - كثيرىك جدير بالثقة - وفي الواقع كعضو محترم - نظاما فلسفته المعلنة هي العنصرية المؤسسية السافرة والمنظمة . ان جنوب افريقيا التي تصنف الانسان تبعا لمعيار لا علاقة له بالموضوع اطلاقا ، والتي تنكر الانسانية للملايين تحت ذريعة واحدة هي أنهم ليسوا من البيض ، لا تزال للأسف الشديد تحوز احترام أعضاء كثيرين في هذه المنظمة .

وبالإضافة الى ذلك فان جنوب افريقيا لها ممثلون دبلوماسيون في عدد كبير من تلك البلدان ، وتحصل على كميات لا حصر لها من الأسلحة المتطورة ، وهي تدخل الآن في مجال التكنولوجيا النووية ، ويتم تشجيعها على مواصلة ضم ناميبيا ومواصلة احتلال أراضي انغولا وفي أعمالها العدوانية المتكررة ضد البلدان الشقيقة في خط المواجهة. وبالإضافة الى ذلك ، فانها تسعى للحصول على دعم مالي كبير وتتلقاه دائما لتعزز سياسة التمييز العنصرى والعدوان التي تنتهجها والتي تتعارض مع ميثاقنا ومع جميع قواعد القانون الدولى المعروفة ، وفي أبسط تعبير ، تتعارض مع حقوق الانسان .

ولا يعترزم وفد بلادى أن يخوض بالتفصيل في موضوع الفصل العنصرى الذى يقلق ويجرح كل ضمير انساني سليم ، ولا في موضوع بلد ، هو جنوب افريقيا ، يمثل مع نظيره الاسرائيلي رمزا لعدم الشرعية ، وللبلاء العنصرى ، هذان النظامان لا يسعيان الى السلم بل الى فرض الهيمنة على المنطقتين اللتين فرضا نفسيهما عليهما ، وأنكرا على السكان المحليين الذين تزدهم بهم هاتان المنطقتان منذ آلاف السنين حقوقهم الوطنية . ولكن نود فقط أن نذكر الممثلين ببعض المواقف التي اتخذتها هنا الوفود المتعاقبة لجمهورية موريتانيا الاسلامية .

أولا ، تعارض بلادى كلية سياسة الفصل العنصرى في جميع أشكاله وترفض قبول النظرية الخيالية بأن هذا النظام قابل للاصلاح .

ثانيا ، تعتقد جمهورية موريتانيا الاسلامية انه لا يمكن ان يكون هناك وضع انساني عادل ومقبول في هذا البلد الا عن طريق مجتمع متعدد الاعراق ، قائم على المساواة وعلى أساس ان لكل رجل صوتا . وتواصل بلادى تأييدها لقطع كل اشكال العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع نظام الفصل العنصرى .

ثالثا ، يؤكد وفد بلادى من جديد ثقته في المجلس الوطنى الافريقي في مقاومته ضد جنوب افريقيا ، وفي نضاله الذى يتزايد يوما بعد يوم لغرض الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية هناك .

رابعا ، اننا ندعو الى تكثيف الحملة الدولية لاطلاق سراح نيلسون مانديلا وجميع المسجونين السياسيين الاخرين ، كذلك فاننا نعرب عن تقديرنا لذكرى جميع شهداء الارهاب في جنوب افريقيا .

خامسا ، اننا نعيد تأكيد تضامننا النشط مع البلدان الشقيقة في خط المواجهة ضحايا الاستفزاز اليومي وجميع أشكال الارهاب على ايدى جنوب افريقيا .

سادسا ، نود أن نلفت الانتباه الى التعاون المتزايد بين جنوب افريقيا واسرائيل في مجالات عديدة وبصفة خاصة في المجال النووى .

وقبل أن أنتهي من بياني أود أن أشكر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ورئيسها ، اخانا الحاجي يوسف ميتاما سولي ممثل نيجيريا على التقرير الممتاز الوارد في الوثيقة (A/37/22) الذى يصف كل أهوال الفصل العنصرى . ونعتقد ان هذا التقرير يستحق قراءة دقيقة ولا بد من التفكير العميق في الليل الطويل الذى خيم على الملايين من اخوتنا في المعسكرات الجماعية التي تغطي جنوب افريقيا بالكامل .

السيد جمال (قطر) : ان سياسة الفصل العنصرى التي اصبحت بمثابة الرمز والشعار الكريه الذى تعرف به حكومة بريتوريا ليست بالسياسة التي يكفي استنكارها أو التنديد بها . فهي ، في الحقيقة ، اسلوب حكم استعمارى بائد تجاوزه التاريخ . وهي ، بتعبير أدق ، السلاح الاخير الذى يشهره الاستعمار الاستيطاني في جنوب افريقيا لإدامة سيطرة المستوطنين البيض على الاغلبية الوطنية السوداء ، بتعريضهم الدائم لابشع أساليب الاضطهاد اللاانسانية ، لآخام أية جذوة في نفوسهم ، لا للثورة أو التمرد ، بل من أجل مجرد المطالبة بالمساواة والعدالة الاجتماعية . ومن ثم كان أول واجب لهذه المنظمة أن تتصدى لهذا النظام العنصرى الكريه الذى يتنافى مع أحكام ومبادئ الميثاق والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، بفرض العقوبات الالزامية الكفيلة برده و اجباره على احترام آدمية المواطنين الأصليين السود ، بل واحترام القارة السوداء التي ينتمي اليها جنوب افريقيا .

لقد اتخذت الجمعية العامة العديد من القرارات على مدى العشرين سنة الاخيرة لحث الدول الاعضاء ومجلس الامن ، طبقا لاحكام الميثاق ، على فرض العقوبات الاقتصادية والعقوبات الاخرى على حكومة جنوب افريقيا ، حتى تضع نهاية للفصل العنصرى . فهل تغير الواقع نتيجة لهذه القرارات ؟ للأسف ، لا . فقد أخفقت كل هذه الجهود بالرغم من وقوف أغلبية دول العالم وراءها ، باستثناء حفنة من الدول الغربية التي تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن .

لهذا يناشد وفد دولة قطر الدول الصديقة في مسعاها من اجل استئصال شأفة هذا الاسلوب الاستعمارى البائد أن تسلط الضوء وتركزه على هذه الازدواجية التي أصبحت من سمات وآفات السلوك الدولى . فبينما لا يضير هذه الدول أن تندد بالفصل العنصرى ترفض أن يتعدى موقفها حدود البلاغة الانشائية التي تتعرى في الحال أمام الاختبار العملي لهذه المواقف . فهذه الازدواجية ، في حقيقة الأمر ، المسؤولة عن تفرغ قرارات الامم المتحدة من مفعوليتها ، ومن ثم تجريد المنظمة نفسها من مصداقيتها المفترضة . وقد تجلت هذه الازدواجية فيما فوجئ به الرأى العام العالمى من تناقض بين القرار الذى اتخذته الجمعية

العامه مؤخرا بحث صندوق النقد الدولي على رفض منح قرض ضخيم لجنوب افريقيا احتراماً لارادة المجتمع الدولي ، وقرار الصندوق اللاحق بالاستجابة لطلب جنوب افريقيا ، ضاربا بقرار الجمعية العامة عرض الحائط .

وتحت ستار هذه الازدواجية ، استطاعت نفس هذه الدول التي تغتني كل الفرص لاعلان استنكارها التمييز العنصري ، أن تبطل مفعول قرار مجلس الأمن بحظر تزويد جنوب افريقيا بالاسلحة . فقد فسرت منطوق القرار بما يخدم اهدافها ويحقق في النهاية مصلحة جنوب افريقيا ، على عكس ما يرمي اليه قرار مجلس الامن . ففي الوقت الذي تدعي فيه هذه الدول انها امتنعت عن بيع الاسلحة لجنوب افريقيا ، زودتها ، بدلا من ذلك ، بمعدات وامكانيات انتاج نفس الاسلحة . وهي لم تكف بذلك ، ولكنها تجاوزت هذا الانتهاك السافر لقرار مجلس الامن بتقديمها المساعدات التكنولوجية والمواد الانشطارية الى جنوب افريقيا ، الامر الذي مكن حكومة بريتوريا العنصرية من المضي قدما في تنفيذ برامجها النووية بالاشتراك مع الكيان العنصري الآخر ، اسرائيل ، في تحد سافر للمجتمع الدولي ولكل ما تمثله الامم المتحدة من القيم والمبادئ التي كرسها الميثاق واعلان حقوق الانسان .

ان السبيل الوحيد للتخلص من الازدواجية التي تتمثل في الفجوة الكبيرة بين القول داخل المنظمة والفعل خارجها من جانب بعض الدول الاعضاء في مجلس الامن ، هو تفادي الصياغات الغامضة التي يمكن التحايل عليها ، مثل قرار مجلس الامن الخاص بحظر تزويد جنوب افريقيا بالاسلحة لذلك نناشد مجلس الامن ، تداركا لهذا الوضع الخطير ، أن يتخذ قرارا بفرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية على حكومة بريتوريا والتشديد على جميع الدول الاعضاء بتنفيذ ذلك .

السيد فونسيكا (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد

بلادى أن يعرب عن تقديره للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ولرئيسها الحاج ميثمة - سولي ، ممثل نيجيريا ، الذي قدم تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في الجمعية العامة . ويمثل التقرير وثيقة شاملة تحدد أنشطة اللجنة ، لا سيما فيما يتعلق بالقرارات

التي اعتمدها هذه الجمعية ، واستعراضا قيما للتطورات التي تدخل في خلفية سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

ان الوقت المخصص لهذا البند من جدول الاعمال بسبب المشاركة المكثفة في هذه المناقشة لا يدل على استمرار اهتمام الدول الاعضاء فحسب وانما على الرفض القاطع للمجتمع الدولي لأن يتهاون باى شكل تجاه سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها دون هوادة حكومة جنوب افريقيا . وقد أضفت حكومة جنوب افريقيا التي تبني وجودها ذاته في نهاية القرن العشرين ، على ادامة العنصرية ، الصفة الشرعية على هذه السياسات واعتبرتها نافذة وتعمل ذلك بحرمان حوالي ثلاثة أرباع السكان من حقوقهم الاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الانسان التي تقبلها بقية المجتمع الدولي معيارا للحقوق . واذ نقول ذلك لا نجازف بالايحاء بأن العنصرية بأشكالها المستترة غير موجودة في مكان آخر ، أو أن حقوق الانسان تراعى في كل مكان في العالم . ان الفرق بين جنوب افريقيا وبقية الدول الممثلة هنا ، هو ان العنصرية التي أضفي عليها الطابع المؤسسي ، من خلال الفصل العنصرى ، لا تشكل جزءا من السياسة الرسمية لدولة أى منّا . وعلى النقيض من ذلك وحيثما وجهت الادعاءات بوجود انتهاكات لحقوق الانسان ، لا تألو الحكومات المقصرة جهدا للدفاع عن نفسها وحسب ، وانما لكي تؤكد لنا أن هذه الانتهاكات ليست جزءا من سياسة الدولة .

وينا نشني بحرارة على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لانها جعلت اهتمامنا ينصب على وحشية هذا النظام ، فاننا نغتنم هذه المناسبة أيضا لنحيي المؤتمر الوطني الافريقي الذي احتفل هذا العام بذكراه السبعين . وقد اعلن بأن المؤتمر الوطني الافريقي غير شرعي في جنوب افريقيا وان زعماءه اما في السجن أو في المنفى ويجرى اضطهاد المتعاطفين معه داخل وخارج جنوب افريقيا . ويلعب المؤتمر الوطني الافريقي دورا حيويا للغاية من خلال مواظبته على القيام بعمل منظم ضد الاستبداد الذي يسود في جنوب افريقيا .

ولوقت طويل تمكنت حكومة جنوب افريقيا من وضع بقية العالم في وضع حرج ، بل اتخذت من بعض اعضاء هذه المنظمة رهائن لأن الله حباها بـمـوارد طبيعية سخية . وعلى الرغم من ان الكثير من ثروة هذا البلد تستخرج عن طريق العمال السود الذين توجه ضد هم سياسات الفصل العنصرى لم يكن هؤلاء العمال الا القليل التافه من هذه الثروة المتراكمة . وفي هذا العام انحسر ذلك المد على الأقل ، ان لم يكن قد تحول ، واجبرت حكومة جنوب افريقيا على التماس قرض كبير من صندوق النقد الدولي تصل قيمته الى بليون دولار للمساعدة على انقاذها من ازمة مالية تعاني منها . وقد حثت هذه الجمعية صندوق النقد الدولي على الامتثال لقراراتها المتكررة فيما يتعلق بالتعاون مع جنوب افريقيا . والصندوق محكوم بمواد الاتفاقية العرمة مع الاعضاء فيه . وعلاوة على ذلك ، اضطر الاعضاء المؤسسون للصندوق في بعض المناسبات الى انها التزامات تعاقدية لدفع العمل نحو الخير والمثل العليا . وهناك اعداد متزايدة من السكان البيض في جنوب افريقيا اخذت تغير من مواقفها وتميل الى وجهة النظر القائلة بأن القضاء على الفصل العنصرى سيكون فيه الكثير لصالح جنوب افريقيا كلها .

ومما يؤسف له بصورة خاصة ان تقرير اللجنة يتحدث عن وجود تراخ في تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تدعو الى فرض حظر على الاسلحة ضد جنوب افريقيا ، ان لم تكن هناك انتهاكات لهذه القرارات . ولما كنا لا نتمكن من الحيلولة دون قيام التعاون الاقتصادى مع جنوب افريقيا ، فقد علقنا أهمية خاصة على حظر الاسلحة في ضوء السياسات العدوانية التي تتبعها جنوب افريقيا ضد جيرانها ، لاسيما دول خط المواجهة وهي انغولا وموزامبيق . وانا كنا غير قادرين على تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، دعونا على الاقل نطالب بالامتثال الى الالتزامات التي نصت عليها القرارات الداعية لفرض حظر الاسلحة .

ان وفد بلادى لديه سبب خاص للتحديث امام هذه الجمعية اليوم . لقد دأبت سرى لانكا على الامتثال لقرارات الجمعية العامة التي تدعو الى فرض حظر بشأن الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا . فقد علمنا ، بكل أسف ، ان منظمين للألعاب الرياضية في جنوب افريقيا قد اغروا فريقا من ١٤ لاعبا من لاعبي الكريكت بأموال كبيرة للقيام بجولة في جنوب افريقيا في شهرى تشرين الأول / اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام . ومجرد ان علمت حكومة سرى لانكا بذلك اتخذت كل اجراء ممكن لعدول هذا الفريق عن هذه الجولة . ولكن لجأت الجهات التي كانت تتصل معهم في جنوب افريقيا الى طرق ملتوية بأن قامت بتغيير وجهة سفر ال ١٤ لاعبا الى أماكن أخرى ينطلقون منها الى جوهانسبرغ . ان قوانيننا تحرم احتجاز جوازات سفرهم لانه لم يكن هناك دليل واضح على انهم في النهاية يعتزمون الذهاب الى جنوب افريقيا . الا انه بمجرد ان ثبت وصولهم الى جوهانسبرغ ، عقد مجلس الرقابة على لعبة الكريكت في سرى لانكا اجتماعا طارئا واتخذ قراره التالي :

يشجب المجلس الزيارة التي قام بها فريق من لاعبي الكريكت الى جنوب افريقيا ، مما يتنافى مع اعلان غلينيفليز وقرارات الأمم المتحدة . وبوى المجلس ان سلوك اللاعبين يتنافى مع مصالح واهداف المجلس وانه قد جلب خزيا وعارا على لعبة الكريكت . ووفقا لذلك ، قرر مجلس الرقابة على لعبة الكريكت وقف اللاعبين لفترة ٢٥ عاما - وكرر ٢٥ عاما - من ممارسة لعبة الكريكت على الصعيد القومي أو الاشتراك في ادارة الكريكت أو اى دورى قومي أو أى لعبة يوعاها أو يعترف بها أو يجربها المجلس . وقد اكد المجلس على ان ال ١٤ لاعبا ليست لهم أية صفة تمثيلية قومية من أى نوع كان وستتخذ اجراءات اخرى ، اذا اقتضت الضرورة ، ضد اللاعبين بالتشاور مع السلطات المختصة .

ان وفقا لمدة ٢٥ عاما يعني منعاً مدة الحياة . ونحن في سرى لانكا نأسف لسلوك هؤلاء اللاعبين ونرى بأن هذا الاجراء الحاسم من جانب السلطات المختصة يقيم الدليل على مقبولة سرى لانكا لسياسات الفصل العنصرى . لقد كانت لجنة الفصل العنصرى على علم كامل بذلك واعربت عن رضاها ازا التدابيو التي اتخذتها . وفي معرض الختام ، أود ان اقول بأن بلدانا صغيرة

مثل بلدنا ليس لديها القدرة محدودة لظهور تمسكها بقرارات هذه المنظمة . لقد كانت هذه مناسبة اختبارنا فيها وثبت عدم تقصيرنا .

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان اقدم للجمعية برنامج عمل مؤقت

لبقية أعمال هذه الدورة .

سينظر المكتب صباح الغد ، الخميس ١١ تشرين الثاني / نوفمبر في طلبين بشأن اضافة بنود جديدة في جدول الأعمال . وسينظر في تقرير المكتب في اجتماع بعد ظهر الغد . وفي صباح بعد ظهر الغد وصباح يوم الجمعة ستواصل الجمعية العامة مناقشة البند ٣٣ في جدول الأعمال " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " .

وفي يوم الاثنين الموافق ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر كان من المقرر ان تنظر الجمعية في البند ٣٢ المعنون " مسألة ناميبيا " . ولكن بناءً على طلب مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فقد تأجلت دراسة هذا البند حتى يوم الاثنين ١٣ كانون الأول / ديسمبر .

وفي صباح يوم الاثنين الموافق ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، ستدرس الجمعية العامة تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٢٢ من جدول الأعمال . وستنظر الجمعية أيضا في البند ١٦ (و) " انتخاب سبعة عشر عضوا للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي " .

وفي فترة بعد ظهر يوم الاثنين الموافق ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ستنظر الجمعية فى تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود ١٧ (أ) و (ب) و (ج) و ١٠٢ و البندين ١٠٨ من جدول الأعمال .

وفي فترة بعد ظهر نفس اليوم سيتضمن جدول أعمال الجمعية تقارير اللجنة الثالثة بشأن البنود ٧٥ و ٧٦ و ٧٩ و ٨٠ من جدول الأعمال . وستنظر الجمعية في البند ٢٩ من جدول الأعمال " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية " ، وستشرع بعد ذلك في انتخابات لملء الأماكن الشاغرة في الأجهزة الفرعية بموجب البنود الفرعية من ١٦ (أ) الى ١٦ (د) .

وفي صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، ستنظر الجمعية في البند ٧ من جدول الأعمال ، المعنون " الاخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة " .

وستتناول الجمعية أيضا ، تحت البند ١٢ من جدول الأعمال ، تلك الاجزاء من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المحالة الى الجلسات العامة ، وتحت البند ٢٣ من جدول الأعمال ، " التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية " .

وفي عصر يوم الثلاثاء الموافق ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، ستواصل الجمعية نظرها في البند ٢٤ من جدول الأعمال ، المعنون " العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين " ، من أجل البت في مشروع القرار A/37/L.12/Rev.1 . ولا بد ان الاعضاء يتذكرون اننا لم نحصل على تقرير عن الآثار المالية عند ما بحثنا هذا البند .

وفي يوم الخميس الموافق ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ستتناول الجمعية تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت البند ١٤ من جدول الأعمال .

وفي صباح يوم الجمعة الموافق ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، ستنظر الجمعية في البند ٢٧ من جدول الأعمال ، المعنون " التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية " .

وفي عصر نفس اليوم ستتناول الجمعية البند ٢٨ من جدول الأعمال " مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار " .

وفي صباح يوم الاثنين ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ستتناول الجمعية تقارير اللجنة الرابعة حول البنود ١٨ و ٩٦ الى ٩٨ والبندين ٩٩ و ١٢ والبندين ١٠٠ و ١٠١ من جدول الأعمال . وسوف تبدأ الجمعية مناقشتها حول البند ١٨ المعنون " تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " .

وفي يوم الاربعاء الموافق ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ستبدأ الجمعية كما كان مقررا ، نظرها في البند ٢٥ من جدول الأعمال " الحالة في افغانستان واثارها على السلم والأمن الدوليين " .

وفي عصر يوم الاثنين الموافق ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ستنظر الجمعية في تقارير اللجنة السياسية الخاصة حول البنود ٦٠ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٥ و ٦٧ و ١٣١ .
وابتداءً من يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ستتناول الجمعية البند ٣١ المعنون " قضية فلسطين " .

وفي يوم الجمعة الموافق ٣ كانون الأول / ديسمبر ستنظر الجمعية في البند ١٠ من جدول الأعمال " تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة " ، والبند ٣٠ من جدول الأعمال " مسألة جزيرة مايت القمرية " .

وسوف تنظر أيضا في تقارير اللجنة الأولى حول البنود ٣٩ الى ٥٧ و ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٣٩ من جدول الأعمال .

وابتداءً من يوم الاثنين ٦ كانون الأول / ديسمبر ستنظر الجمعية في البند ٣٤ ، المعنون " الحالة في الشرق الأوسط " .

وكما ذكرت منذ لحظات ، ستبدأ الجمعية في يوم الاثنين الموافق ١٣ كانون الأول / ديسمبر نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال ، المعنون " مسألة ناميبيا " .

وفي عصر يوم الاربعاء الموافق ١٥ كانون الأول / ديسمبر ستنظر الجمعية في البند ١١ من جدول الأعمال ، " تقرير مجلس الأمن " ، وفي البند ١٣ من جدول الأعمال " تقرير محكمة العدل الدولية " .

ومن المفهوم طبعاً ان تقارير اللجان الرئيسية ، بخلاف تلك التي ذكرتتها ، سوف ينظر فيها بمجرد توفرها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠